

Distr.
GENERAL

S/1998/1210
22 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا صدر في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في واغادوغو في الدورة العادية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، المعقودة على مستوى رؤساء الدول والحكومات (انظر المرفق الأول) وكذلك بيانا مرتجلا مسجلا ألقاه، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، سعادة رئيس الوزراء ملس زيناوي في مؤتمر القمة الرابع للجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية (انظر المرفق الثاني).

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول

البيان الصادر في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ عن الدورة العادية الرابعة للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها على مستوى رؤساء الدول والحكومات

عقد الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها دورته العادية الرابعة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في واغادوغو في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وترأس الدورة فخامة بليز كومباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية. وفي نهاية المداولات، قرر الجهاز المركزي ما يلي:

بشأن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا

نظر الجهاز المركزي في تقرير الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية عن النزاع بين إثيوبيا وإريتريا. وهنأ الوفد على الجهود الجبارة التي بذلها لإيجاد حل سلمي وشامل للنزاع.

وأحاط الجهاز المركزي علما بمواقف الطرفين من مقترحات الوفد الرفيع المستوى.

وأقر الجهاز المركزي المقترحات الخاصة بوضع اتفاق إطاري والمقدمة من الوفد الرفيع المستوى إلى الطرفين والذي يشكل إطارا مناسباً لحل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا.

وأثنى الجهاز المركزي على الطرفين للثقة التي لا يزالان يوليانهما لمنظمة الوحدة الأفريقية ولما قدماه من تعاون إلى الوفد الرفيع المستوى التابع للمنظمة في تنفيذ ولايته، فضلاً عن ما تحلوا به من ضبط النفس.

وطلب الجهاز المركزي إلى الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يظل على علم بالنزاع ودعا الطرفين إلى مواصلة التعاون مع الوفد بغية تهيئة الظروف اللازمة للإسراع بتنفيذ الاتفاق الإطاري. وحث الجهاز المركزي الطرفين على مواصلة ضبط النفس.

المرفق الثاني

بيان مرتجل مسجل ألقاه سعادة رئيس الوزراء ملس زيناوي في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في مؤتمر القمة الرابع للجهاز المركزي التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية

لقد ذكر السيد الرئيس في مقدمته أن أفريقيا بحاجة إلى حل مشاكلها على أساس الموضوعية والحياد والتقيد بمبادئ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. سادتي، لقد كان معظمكم يعتقد خاطئاً أن إثيوبيا وإريتريا توائم سيامية لأننا كنا، حتى ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨، نحل مشاكلنا سلمياً وعن طريق المفاوضات.

بيد أن ما حدث في ٦ أيار/ مايو ١٩٩٨ كان نقطة تحول في علاقتنا. فبعد ثلاثة أو أربعة أيام من اجتماع لجنة الحدود الإثيوبية الإريترية المشتركة في أديس أبابا، - وهو آخر اجتماع للجنة المشتركة مع الوفد الإريترى برئاسة وزير دفاعهم - توغلت الدبابات الإريترية داخل أراضينا واحتلت أرضنا التي زعمت أنها تابعة لها، وقامت بطرد الإدارة التي كانت موجودة والتي شكلت عن طريق الانتخاب على أساس دستورنا، وشردت ما يقرب من ربع مليون من السكان، وحولت ما كان حتى ذلك الوقت نزاعاً حدودياً عادياً إلى مشكلة أخرى - وهو نزاع حدودي عادي كان يتم حله سلمياً على أساس حرمة الحدود الاستعمارية. وقد تحول ذلك النزاع إلى شيء مختلف، تحول إلى اعتداء على بلد مجاور. وفي تلك المرحلة قلنا "لا!" هذا أمر غير مقبول، وهو يتنافى مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، ويتنافى مع مبدأ القانون الدولي المقبول، إذ أن المنازعات الحدودية لا تحل أبداً أو ينبغي ألا تحل أبداً باللجوء إلى القوة.

إن وجود نزاع حدودي هو أمر يتعين علينا، لسوء الحظ، أن نتعايش معه في جميع أنحاء القارة ونسعى إلى حله سلمياً. أما غزو جارك بسبب هذا النزاع فهذا أمر مختلف تماماً، ولذا فقد طلبنا من الحكومة الإريترية أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها عن طريق القوة وأن توافق على حل المشكلة سلمياً، بما في ذلك من خلال الوساطة الدولية، وتعيين ورسم حدودنا.

وطلبنا كلانا من صديقتينا، رواندا والولايات المتحدة الأمريكية أن تهيئاً للمساعدة وأجريتاً مباحثات مكثفة، وتقدمنا باقتراح. وكان الاقتراح متسقاً مع مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، حيث أنه أشار إلى أن النزاع الحدودي، لا يمكن بل ويجب ألا يحل عن طريق القوة. فهو يجب أن يحل سلمياً، ولذا فقد ذكر الجانبان أنه ينبغي أن يتم تعيين ورسم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا على أساس المعاهدات الاستعمارية. غير أن الوسيطيين قالوا أيضاً إنه، لكي يتم ذلك الأمر، ينبغي التقيد بمبدأ آخر من مبادئ القانون الدولي، وهو أن العدوان لا يعود بالمنفعة ولا يمكن أن يعود بالمنفعة. ولذا، فقد ذكر الوسيطان أنه، على أساس القانون الدولي وفي ظل هذه الظروف، ما أخذ بالقوة يجب أن يبطل، ويجب العودة إلى الوضع السابق. وعلى القوات الإريترية أن تنسحب من المناطق التي احتلتها وأن الإدارة التي كانت قائمة فعلياً والتي كانت إدارة

إثيوبية عندما توغلت الدبابات الإريتيرية داخل إثيوبيا، يجب أن تعاد. ومن ثم يمكن حل النزاع الحدودي سلما عن طريق التحكيم، إذا اقتضى الأمر.

وبما أن اقتراح الوسيطين كان متفقا مع ميثاقنا ومع القانون الدولي، فإننا قبلنا تلك الصفقة. ولم يقبلها الإريتريون. وفي الوقت نفسه، تناولت منظمة الوحدة الأفريقية هذه القضية في مؤتمر قمته الأخير في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وطلبت من كلا الجانبين قبول توصيات الوسيطين وتنفيذهما. وقبلنا قرار منظمة الوحدة الأفريقية، ورفضته إريتريا. كذلك كلفت منظمة الوحدة الأفريقية الوفد الرفيع المستوى بمعالجة هذه القضية، ومن خلال عملية استغرقت أكثر من ستة أشهر، قدم الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية توصيته في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، والتي كانت مرة أخرى متفقة مع هذه المبادئ نفسها.

(أ) أن الحدود الاستعمارية مقدسة؛

(ب) أن المنازعات الحدودية لا يمكن بل ويجب ألا تحل عن طريق القوة؛

(ج) وأنه في حال لجوء بلد ما إلى استعمال القوة، يجب أن يبدأ الحل السلمي للمشكلة بإبطال نتائج العدوان وبكفالة العودة إلى الوضع السابق.

وكان توصية الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية متفقة مع جميع المبادئ المذكورة أعلاه لأنها طلبت من إريتريا أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها؛ ودعت إلى عودة الإدارة الإثيوبية التي كانت قائمة في ٦ أيار/مايو، وإلى حل النزاع الحدودي الأساسي عن طريق تعيين ورسم الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية.

ومرة أخرى قبلنا تلك الصفقة. وبعثت رسالة إلى رئيس منظماتنا أبلغته فيها بقبولنا الرسمي لاقتراحه. وكان الرد الإريتري على هذا الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام للمنظمة، وبخاصة الإضافة لذلك التقرير الذي تم تصحيحه اليوم، حقا هو الرد النهائي لإريتريا؛ ومرة أخرى كان رفضا لهذا الاقتراح. وفي هذه المرة عرض الرفض في شكل عشر أسئلة طرحت على الوفد الرفيع المستوى، كانت فعليا تعزيزا لذلك الرفض.

ولذلك، فعندما تتناول منظمة الوحدة الأفريقية هذه القضية، فإنها يجب، كما قال السيد الرئيس، أن تتناولها ليس فقط على أساس الموضوعية والحياد، بل أيضا على أساس التقيد بميثاقها ومبادئها. وهذا الأمر ينطبق على الجميع. فسواء كان هناك نزاع بين إريتريا وإثيوبيا أو في أي مكان آخر في العالم، ينبغي أن يكون ذلك هو النهج المتبع.

هناك سبب آخر يدعو منظمة الوحدة الأفريقية إلى الإصرار على أن العدوان لا يمكن بل ويجب ألا يعود بمنفعة، وعلى أن ما أخذ بالقوة يجب أن يتم إبطاله أولاً لتحقيق السلام، وعلى أننا ينبغي أن نعود إلى الوضع السابق إذا أردنا أن نعين ونرسم حدودنا بالوسائل السلمية. وهناك سبب آخر محدد يدعو المنظمة إلى الإصرار في هذه الحالة بالذات.

إن منظمة الوحدة الأفريقية يجب أن تعرب عن إصرارها في جميع الحالات، غير أن هناك سببا آخر يدعوها إلى الإصرار في هذه الحالة بالذات.

إن إريتريا لها سبعة بلدان مجاورة، ثلاثة منها في هذا الجانب من الحدود، واثنان على الجانب الآخر من البحر الأحمر. وقد ظلت إريتريا مستقلة رسميا منذ حوالي خمس سنوات. وفي غضون خمس سنوات، فعلت إريتريا ما يلي بحق جاراتها:

(أ) أولاً، السودان: فكما تعلمون، أن لدينا نزاعا مع السودان. ولدينا قضية ضد السودان قمنا برفعها إلى منظمة الوحدة الأفريقية وإلى مجلس الأمن. وفي حالة إريتريا، فقد أعلنت رسميا وعلمنا أنها مستعدة لتسليح أي شخص على استعداد لإطاحة الحكومة في السودان. إنني لا أدافع عن السودان فالسودان قادر على توضيح مواقفه. غير أننا لنا مبدأ، ولنا ميثاق ينص على أنه ليس من شأن بلد مجاور ما أن يغير تشكيل حكومة جاراته بقوة السلاح. إن إريتريا قد انتهكت ذلك الميثاق بشكل صريح وصارخ؛

(ب) ثم اليمن عبر البحر الأحمر: إذ أن الحكومة الإريترية قامت، مرة أخرى على نفس ذلك الأساس، بإرسال قواتها واحتلت جزيرة حنيش. وتدخلت بلدان مجاورة كثيرة، وفي نهاية المطاف، وافق البلدان على حل هذا النزاع عن طريق التحكيم، حيث عينت إريتريا شخصا لدى محكمة التحكيم، كما فعل اليمن الشيء نفسه، كما تم تعيين عضو محايد ثالث في المحكمة. وفي نهاية المطاف، قررت المحكمة بالإجماع أن الجزيرة تابعة لليمن، بمن فيهم عضو المحكمة الذي عينته إريتريا؛

(ج) ثالثا، جيبوتي: قامت الحكومة الإريترية بنشر خريطة جديدة تضمنت جزءا كبيرا من جيبوتي، وأرسلت قوات إلى بعض مراكز الشرطة الحدودية في جيبوتي، واحتلت هذه الأراضي بصورة مؤقتة. وعم الغضب المنطقة وكذلك جيبوتي، ومن حسن الطالع أن جيبوتي لم تكن وحدها في الدفاع عن سيادتها؛ فكان لديها أصدقاء أقوياء، كما أن إريتريا انسحبت قبل أن تضطر جيبوتي وأصدقاءها الأقوياء إلى الرد باستعمال القوة. وقد يمكننا في غضون أيام قليلة من نزع فتيل هذا التوتر؛

(د) وأخيرا إثيوبيا: لذلك، ففي غضون خمس سنوات، تعرضت أربع من جارات إريتريا الخمس للاعتداء والهجوم، والجارة الوحيدة التي لم يتم الاعتداء عليها حتى الآن هي المملكة العربية السعودية. ويمكن لأي شخص أن يتكهن بموعد وإمكانية حدوث ذلك الأمر.

ولذا، يوجد هنا نمط للسلوك؛ فقد تم الهجوم على إثيوبيا كجزء من هذا النمط من أنماط السلوك. وهذا الحدث ليس حدثا استثنائيا. فهو نمط للسلوك القائم على التبجح الصريح والرفض الصريح للمبادئ الأساسية للسلوك المتحضر فيما بين الدول؛ والبداية بإطلاق النار والتحدث في وقت لاحق؛ والإيمان غير الواجب والمبالغ فيه بالقوة والغلبة العسكرية؛ والاعتقاد بأن القوة صواب.

إن الذين طلبوا وقف ذلك قد عوملوا أيضا بصورة غير لائقة.

لقد كلفت منظمة الوحدة الأفريقية أربعة رؤساء دول والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بمساعدتنا في حل هذه المشكلة. وأول من خرج منهم كانت رواندا - فقد تبين بوضوح للحكومة الرواندية أنها لا تجد الترحيب كجزء من هذا الوفد، فانسحبت.

وكان ثاني من تعرض للتهجم، الأمين العام. فقد أصدرت الحكومة الإريتيرية علنا بيانات تشكك في نزاهة الأمين العام. وكان الثالث هو جيبوتي.

ولذلك، فقد تعرض أربعة من جيران إريتريا للاعتداء، كما تم التهجم على ثلاثة من الأعضاء الخمسة للوفد الذي عينته منظمة الوحدة الأفريقية لمساعدتنا. وهو نمط غير مقبول. ويشكل مصدرا لاستمرار زعزعة الاستقرار في المنطقة.

إننا لا نطلب من منظمة الوحدة الأفريقية التقيد بمبادئنا، لمجرد أن الأمر يتعلق بإثيوبيا. كما إننا لا نطلب منها التقيد بمبادئنا لمجرد أن هذا الحدث حدث استثنائي. إننا نطلب من المنظمة التقيد بمبادئنا لأن نمط هذا السلوك نمط خطير، لأنه قائم على الإيمان بغلبة الجيش الإريتيري؛ وقائم على أساس أنك إذا أطلقت النار أولا ثم تحدثت في وقت لاحق، فإنك على الأرجح يمكن أن تفعل ذلك من غير أن تتعرض لعواقب وخيمة. ذلك أن الإريتريين، قبل كل شيء، قد أفلتوا، فيما يبدو، من العواقب الخطيرة المترتبة على جميع مقامراتهم. ففي حالة اليمن، قاموا أولا بإطلاق النار، ومضوا بعد ذلك إلى المحادثات. وقرر القضاة أن الإريتريين لا يحق لهم البقاء في جزر حنيش، فأفلتوا من العواقب الخطيرة المترتبة على ذلك. وجرى الشيء نفسه في جيبوتي.

وربما كانوا يأملون في أن يفلتوا مرة أخرى من عواقب أعمالهم في إثيوبيا. فإذا حدث ذلك، وبدأوا بإطلاق النار ثم أعقبوه بالمحادثات، وإذا أفلتوا من العواقب المترتبة على مفهوم أن القوة صائبة، وأن العدوان يؤدي ثماره، فإنهم سيعودون مرة أخرى لملاحقة المنطقة؛ ويعودون مرة أخرى لملاحقتكم جميعا.

إن منظمة الوحدة الأفريقية خطنا الدفاعي الأول، والمنظمة هي الخط الدفاعي الأول لكل بلد في أفريقيا لأن لديها ميثاق صائب ومبادئ صائبة تتيح لها حل المشاكل بالوسائل السلمية. ولذا فإنه حتى أقوى البلدان الأفريقية لا بد أن يأتي إلى منظمة الوحدة الأفريقية إذا انتهكت سيادته.

إن منظمة الوحدة الأفريقية يمكن أيضا أن تكون الخط الدفاعي الثاني أو الخط الدفاعي الأخير. فني الحالات التي يحاول فيها القوي أن يلتهم الأقل قوة نسبيا، قد يأتي الأقل قوة إلى منظمة الوحدة الأفريقية كخط دفاعي أخير ليطلب منها الدفاع عن سيادته. إن منظمة الوحدة الأفريقية خطنا الدفاعي المفضل والأول. إننا لم نأت إليكم لأن منظمة الوحدة الأفريقية خطنا الدفاعي الأخير.

— — — — —